المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: موقع الديني والسياسي في الجامعات العراقية دراسة إشكالية العلاقة بين الجامعة والمؤسسات السياسية والدينية في ظل العراق الجديد
اسم الكاتب: نعمة العبادي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2036
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 09:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

موقع الديني والسياسي في الجامعات العراقية
دراسة إشكالية العلاقة بين الجامعة والمؤسسات السياسية والدينية في ظل العراق الجديد

الباحث

نعمة العبادي(*)

المقدمة

يمتد تاريخ الجامعة في العراق إلى بداية القرن العشرين حيث تأسيس كلية الحقوق في عام وتلتها كليات عدة فصدر قانون تأسيس جامعة بغداد عام ، ثم الجامعات الأخرى.

عقد العمق التاريخي قصب السبق للجامعية العراقية في الوطن العربي والمنطقة، وجعلها قبلة الكثير من طلبة العلم مفتخرين بشهاداتهم. منها.

رفدت الجامعة و كلية الحقوق خاصة السلطات بالعديد من الشخصيات الواعية من خريجيها و رئيس الوزراء العراقي السابق (عبد الرحمن البزاز)،أنموذجا واضحا وليس فريدا لذلك،وظلت هذه العلاقة التصالحية بين السلطة والجامعة إلى حين نهاية الخمسينات تقريبا.

وجاء(حزب البعث العربي الاشتراكي) إلى السلطة، حاملا أيديولوجيته على رؤوس الناس وصابغا جميع أنحاء الحياة بلونها، ولم تكن الجامعة بعيدة عن ذلك، فقد صارت الجامعة أداة للتثقيف الحزبي وترجمة أهداف الحزب وانعكس هذا في المناهج الدراسية وخصوصا الإنسانية منها، وكذلك المناصب الجامعية وحتى في الدراسات العليا، فقد حصل الكثير على شهادة عليا في موضوعات غير جادة أمثال فكر القائد الضرورة، وأدبيات الحزب، ومعاركه الكثيرة،على الرغم من ذلك فإن الجامعة في جزء كبير منها استطاعت أن تحافظ على مستوى علمي رفيع.

ومع قدوم صدام للسلطة ورغبته في اختزال الحزب والدولة وكل حياة العراقيين في شخصه، صار على الجامعة أن تؤدي الكثير من الطقوس في المناسبات المرتبطة بالقائد، فإحياء مولده كان مناسبة هامة ومن يتخلف عنها يناله العقاب الأليم، وهكذا الأمر في دعم ومتابعة صراعاته وحروبه الداخلية والخارجية، ومن جهة أخرى جرت ويلات الحروب

(*)مدير المركز العراقي للدراسات والبحوث.

ومخلفاتها حرب الثمان سنوات خاصة، التي حرمت الكثير من إكمال دراستهم والحصار المرير الذي أتى على الجامعة وإمكاناتها وزرع فيها تقاليد جديدة من الفساد المالي والإداري لم تكن تعرفها من قبل.

لم يكن الديني منعزلا تماما عن الجامعة، لكنه لم يستطع ممارسة نشاطه بشكل رسمي في الجامعة إلا في موارد ومواقف بسيطة كانت بإشراف الدولة، وفي كليات ذات اتجاهات خاصة تم ربطها بمؤسسات دينية كما هو في كلية الشريعة التي ربطت بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

حمل التغيير في نيسان م، ظروفا جديدة ورؤى مختلفة لكل مناحي الحياة، وعلى الرغم من عدم ملامسته الجامعة كونها مشروعا للتغيير بالشكل العميق والمكثف، لكنه ألقى بظلاله عليها، مما غير في حياتها الكثير الكثير، فمن تبديل القيادات إلى استحداث بعض المناهج إلى اختلاف طريقة الحياة الجامعية بعض الشيء.

لكن المهم في الأمر هو دخول (الديني)) (السياسي)، إلى الجامعة، فالأول باحثا عن بيئة للتغيير وتصدير الأفكار وخلق الأنصار والمؤيدين، وأحيانا يكون التدخل رغبات شخصية لأشخاص لا يعملون من أجل أفكار دينية محددة، وإنما رغبة من بعضهم للوصول إلى الجامعة والتواجد فيها بأي شكل من الأشكال، وأما الثاني وهو التواجد الأكثر كثافة وخطورة (السياسي)، فقد عبر أسوار الجامعة ورشح من كل منافذها، ففي ظل التعدد الهائل للأحزاب والاتجاهات والصراع بينها على مناطق النفوذ صار التسابق كبيرا على الجامعة بوصفها بيئة خصبة للتحرك السياسي، مما أدى إلى توزع خارطة الو لاءا) والمسميات على الجامعات وكلياتها وعلى الطلبة والأساتذة، وصار السؤال الطبيعي، هذه الكلية لأي اتجاه ؟ وهذا الطالب أو الأستاذ من أي حزب أو مريدي أي شخصية ؟.

لقد شوش هذا التدخل مسيرة الجامعة وأدخلها في أنفاق ومتاهات خطيرة وأثر سلبا على مخرجاتها (الطلاب، البحوث والدراسات، الوعي الجامعي)، كما أنه خلق بيئة تصارعية غير منسجمة داخل الجامعة أطاحت بالعلاقات المميزة فيها سواء (الأستاذ – الطالب) (الأستاذ – الأستاذ) (الطالب – الطالب).

رغم أن التنبه لهذا الخطر موجودا والأصوات المتعالية باتجاه إيقافه كثيرة والخطوات التي تم اتخاذها لأجل القضاء عليه غير قليلة، لكن النتائج لم تكن بالمستوى الذي ينقل الجامعة إلى ما فيه خيرها وخير المجتمع، كما أن الالتباسات والمشكلات المتعاظمة التي يعيشها الواقع العراقي لا تنفك تحاصر جميع مناحي الحياة بما فيها الجامعة، فالأمن غير مستقر، والعنف المتصاعد، والاحتراب الطائفي والمذهبي، والتقاطع السياسي، وضعف الدولة

عموما، والهوس بالانخراط باللعبة السياسية كلها عوامل تدفع إلى بقاء هذا التدخل ولو بألوان وأشكال تتبدل من حين إلى آخر.

تنقسم الآراء بخصوص هذا الموضوع إلى اتجاهين متقابلين، الأول يطالب بالعزل والفصل التام للجامعة عن أي شيء يوسم بالديني والسياسي مهما كانت أهدافه وغاياته ، والثاني يقول بضرورة الدخول إلى الجامعة وإشراكها وتفعيلها والتفاعل معها وهي أداة مهمة في العمل الديني والسياسي، وفي رأينا أن كلا الاتجاهين غير صحيح ولن يحقق مراده بالشكل الذي يصفه في أعلاه، فدعاة الفصل التام لن يستطيعوا إخراج وزارة التعليم العالي من خندق المحاصصة وكذلك المناصب القيادية للجامعة ، والاتجاه الآخر تواجهه الكثير من الاعتراضات القانونية والنخبوية وحتى الشعبية.

في هذه الدراسة نرصد هذا التدخل وظروفه وأسبابه وبيئته والنتائج التي ولدها والتداعيات التي صاحبته، ثم السعي لرسم أنموذج علاقة تكاملية بين الأطراف الثلاثة ومحددين الشروط الضرورية لتحقيق ذلك والمكاسب العظيمة التي يمكن ان نجنيها كثمار لهذه العلاقة. وقد اعتمدت الدراسة على الوثائق الرسمية والمقابلات المباشرة مع أصحاب الشأن، وقد أجرينا أحاديث موسعة مع لجنة التربية والتعليم في البرلمان وشخصيات من وزارة التعليم العالي، فضلا عن أسئلة مفتوحة وجهت لعينات من الأساتذة في جميع الجامعات العراقية.

تسعى الدراسة أن تكون بمثابة ورقة عمل باتجاه بناء علاقة بناءة وتعاونية تدخل الجامعة إلى حيز التأثير الفاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية، (دون أن تكون لعبة بيد أحد)، ومن جهة أخرى تثري الجامعة وتطورها بالمنتج السياسي والديني الجيد، آملين من الجهات ذات العلاقة أن تشد العزم للعمل على ذلك خدمة للعراق والعراقيين ومن أجل جامعة عراقية علمية وفاعلة.

خطوة إلى الوراء: السياسة تتسور الجامعة

يعد العراق بلد الأحداث والتغييرات بامتياز، ومن الصعب أن تقبض على مقطع من تأريخه وتصفه بالهادئ المستقر، فقد كانت محنته على طول التاريخ العلاقة غير المتسقة بين الأمة والسلطة، فمن جهة ترى الأمة نفسها مقهورة ومذلولة تحت وطأة سلطة لم تخترها أو ترض بها وبالتالي فهي لا تستطيع السكوت إذا ما أتيحت لها أسباب التعبير عن الرفض، ومن جهة أخرى ترى السلطة بنفسها الحق في حكم الأمة وترى رفض الأمة أو تململها خيانة للوطن ولذلك ينبغي أن تطوع بمختلف وسائل التطويع، وبين هذا وذاك ضاع مشروع الدولة ولم يبلغ البنيان محله في كل أنحاء الحياة.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أنعكس في محن وأزمات ومشكلات مستعصية وسمت حياة العراقيين جميعا وعبر التاريخ، حتى صار السؤال عن هذا البلد ومشكلته لغزا لا

يمكن الوقوف على حقيقته، فلم يجري كل هذا على العراق والعراقيين ؟ ولم لا يستطيع هذا البلد الثري بكل ما تحمل الكلمة من معنى الاستفادة من ثرواته ؟ ولماذا هذه النزعة المزاجية والرافضة المستشرية في شعبه ؟ ولماذا النهم والرغبة المحمومة لدى قادته بالتسلط والانفراد وممارسة القهر ؟

أنها أسئلة جديرة بالتأمل والبحث وإقامة الدراسة، لكن دراستنا هذه ليس من هدفها الاشتغال عليها، بقدر كونها مفتاحا للوقوف على تاريخ التدخل السياسي والديني في الجامعة العراقية.

جاء مشروع تأسيس الدولة العراقية على غير الطبيعة المرجوة، لكنه حاول التصالح والانسجام بقدر كبير مع رؤية المجتمع وخصائصه، ومثلت الجمهورية الجديدة في حلما وطنيا بتحكيم الإرادة العراقية الخالصة، لكن سريعا ما عصف به الانقضاض المشئوم للعسكر على السلطة، وقيادة البعث للحياة في العراق.

لرؤية الشمولية والنزعة التوتاليتارية واتجاه تحويل الحياة إلى لون واحد ورؤية واحدة وعقل واحد سخر جميع الأدوات من أجل تحقيق النتيجة القائمة بما فيها الجامعة، فقد أدخل فكر الحزب ورؤيته لتاريخ العراق وعلاقاته وموقفه من كل القضايا حتى من الدين والمجتمع في صلب المناهج الدراسية، فضلا عن وجود دروس مستقلة في الثقافة القومية التي مثل غياب الطالب فيها ولو على نحو المصادفة مؤشرا لعدم رضاه عن الحزب والسلطة.

ولابد من الإشارة إلى الاتحاد الوطني لطلبة وشباب العراق وكذلك الاتحاد العام لنساء العراق، هاتان المنظمتان اللتان تم تسخيرهما من أجل أهداف الحزب وفي الفترة الأخيرة لأجل فكر القائد حصرا وأخذتا تمارسان دورا أمنيا داخل الجامعات ولطالما تعرض الكثير من الطلبة والأساتذة إلى اعتقالات تصل أحيانا إلى الإعدام جراء التقارير الواصلة من هذه المؤسسات.

لقد تم زج الجامعة في الحياة السياسية ومشاكلها والحروب والصراع، فصارت الرسائل والأطاريح الجامعية تكتب عن الصراع العربي – الفارسي، وقادسية صدام المجيدة وقضايا في هذا الاتجاه، وحتى الفروع العلمية البحتة لم تسلم من هذه الحمى، وهكذا كانت التنظيمات الحزبية في الجامعة والفرق والشعب الحزبية الخاصة بها، وفي كل فترة يتم اقتراح بدعة جديدة من الجيش الشعبي إلى المهمات الخاصة، إلى التدريب العسكري في العطلة الصيفية ....الخ ، ولم يتوقف التدخل عند هذا الحد؛ بل انعكس في صور مخربة ومسيئة للجامعة حيث يطلب أولاد الرئيس وكبار المسئولين من سماسرتهم في الجامعات اصطياد الفتيات الجميلات وأخذهن إلى ممارسات لا أخلاقية، حتى عند عدم موافقتهن، وأحيانا يتجول

---

[1] أطبقت إجابات مجموعة كبيرة من الأساتذة وقيادي الجامعات، على أن التدخل السياسي كان سافرا و فظيعا (على حد تعبير البعض) بالجامعة فيما قبل .... (مقابلات تحريرية مع مجموعة من الأساتذة أجراها الباحث.

البعض في الجامعة بأنفسهم للبحث عن فريسة في هذه الكلية أو تلك، ومثلت هذه الظاهرة رعبا لعائلات الذين لديهم بنات جميلات يدرسن في الجامعة خصوصا في بغداد، وكلها ممارسات أثرت بشكل بالغ على الجامعة واستقلاليتها ومكانتها العلمية ودورها المعرفي ومنتجها النهائي.

أما فيما يخص التدخل الديني أو الحضور الديني في الجامعة، فأن الكثير من أحزاب المعارضة (سابقا)، ذات التوجه الديني توجهت إلى الجامعات وعدتها بيئة خصبة للتحرك والكسب، باعتبار الوعي الذي يحمله الجامعي (أستاذا وطالبا)، وهكذا نشط حزب الدعوة والحزب الإسلامي وحتى التنظيمات الشيوعية في الجامعات، وكان الكثير من أعضاء هذه الأحزاب قد تنظموا عبر الجامعات[2]، وقد صارت حوادث كثيرة في الجامعات ذات طابع سياسي ترتبط بهذه المسألة[3]، وفي نفس الاتجاه توجه التثقيف الديني إلى الجامعة لكنه لم يكن يملك الأدوات التي تمكنه من لعب دوره العلني، ونتذكر على سبيل المثال توجه السيد محمد الشيرازي في كربلاء والشهيد محمد باقر الصدر (قدس سره)، وشخصيات من أمثال الشهيد عبد العزيز البدري إلى الجامعات وتوجيه الخطاب إلى الشباب المثقف والتعويل عليه، ولعل ما يسمى بالصحوة الدينية وموجات التدين المتشدد كلها كانت من خلال الجامعات أو عبر الطاقات الجامعية .

وهنا نخلص إلى حقيقة، أن الحديث عن تسور السياسي إلى الجامعة لم يكن إلا بعد ....م هو مجانبة للحقائق، نعم لم تكن الأمور منفلتة إلى هذا الحد، كما أن الاتجاه السياسي المتدخل في الجامعة هو اتجاه الدولة ولا يوجد أي منافس له، ولم يمارس بعنوان تدخل طارئ على بنية الجامعة وكينونتها، وإنما كان يأخذ الصفة الرسمية التي تجعل منه يسير في أطار القوانين والتعليمات، مما ضبط ايقاع التدخل وسيطر على نتائجه، بخلاف ما هو حاصل فيما بعد التغيير.

كما أن الديني في تلك الفترة إما أن يكون في أطار الدين الرسمي فيعطيه صفة قانونية ويسير في إطار سلطة الدولة على الجامعة، او فيما يتعلق بالممارسات والفعاليات الدينية التي لم تكن حاصلة على رضى الدولة، فهي بسيطة التحرك والأدوات ، بخلافه الديني فيما بعد التغيير حيث ملك زخما كبيرا عبر دعم السلطة، أو من خلال كونه الفاعل الأساسي في جميع مناحي الحياة وامتلاكه أدواتا قد تصل إلى مستوى تهديد وتخويف أدوات الدولة القانونية، كما أعطت لحظات الخلل وتشويش المشهد العام كلها إمكانات إضافية للتأثير فيما بعد نيسان .... .

---

[2] راجع تاريخ حزب الدعوة لأكثر من مؤلف، وكذلك الأحزاب الإسلامية الأخرى التي تأسست في تلك الفترة مثل الأخوان المسلمين ومنظمة العمل الإسلامي والمسلمين العقائديين.

[3] حوادث الجامعة المستنصرية في .... والتفجيرات التي شهدتها على سبيل المثال.

استحقاقات التغيير

لم يكن نيسان .... هو تبديل للسلطة بالمفهوم البسيط وإنما كان تغيير حقيقي للدولة، لذلك ودون مجازفة يمكن القول (العراق الجديد).

جاء هذا التغيير أثر تعاقب السلطات الدكتاتورية ووصولها إلى الحالة التي اختزلت فيها الدولة بحيث صارت (السلطة الدولة)، فلما تمت الإطاحة بالسلطة سقطت معها الدولة إلا ما رحم ربي[4].

لقد أشرنا في مقدمة دراستنا إلى أن هذا التغيير لم يتوجه بعمق إلى الجامعة لسيطرة موضوعة الأمن على كامل المشهد، لكن الأمر في السنتين الأخيرتين (....- ....) أختلف كثيرا، خصوصا بعد تحقيق مستوى متقدم من الاستقرار.

رصد التغيير من البداية استحقاقات مهمة في المؤسسات التربوية عامة والجامعة خاصة، ورآها أولويات لازمة لغرض النهوض بالجامعة، وتتمثل هذه الاستحقاقات بالآتي:

:. لما كانت السلطة السابقة تشترط في رؤساء الجامعات وعمداء الكليات، أن يكونوا بدرجة (عضو فرقة في الحزب فأعلى)، وأنها لم يكن تتح لأي شخصية متقاطعة معها أو غير مضمونة الولاء أن تتولى تلك المناصب (طبعا هذا لا يعني حكما مطلقا فهناك الكثير من العلماء والمهنيين ممن قادوا الجامعات والكليات)، أصبح تبديل هذه القيادات أمرا محتوما، فمن غير المعقول أن تتبدل الدولة بكاملها ويبقى هؤلاء على حالهم، ولعل هذا الاستحقاق لم يكن فقط هاجس قادة التغيير أو المسئولين الحكوميين، وإنما هو رغبة لدى الكثير من أساتذة الجامعات والطلاب أنفسهم، لوجود مشاكل واحتقانات ومؤاخذات عليهم، ولقد شمل قرار الاجتثاث كل هؤلاء القياديين، باستثناء أعداد قليلة تم أعادتها بعد مراجعات رسمية، أو من خلال علاقات جديدة مع السلطة والحكومات الجديدة

. أشرنا في عنوان سابق، أن البعث تسور الجامعة بأشكال مختلفة، كان منها فرض مناهج تدريسية قائمة على أساس فكره، وكذلك تدخل في الكثير من الكتب الدراسية خصوصا في الدراسات الإنسانية، فالتاريخ والعلوم السياسية والاقتصاد كلها جاءت على أساس متبنيات الحزب ومؤخرا رؤية (القائد الضرورة)، فضلا عن العديد من الرسائل والأطاريح التي تناولت موضوعات تافهة تتصل بفكر القائد والحزب أو تقوم بتلميعهما وتصويرها على أنها نظريات عملاقة، و كانت هذه الأمور محط

---

[4] راجع في هذا العدد مثلا، العراق والبحث عن المستقبل، مجموعة مؤلفين، المركز العراقي للبحوث والدراسات، بيروت، ....، وكتاب احتلال العراق، علي عبد الأمير علاوي، بيروت، .....

اعتراض وتوجه التغيير إليها لغرض رفعها تماما، وفعلا كانت بعض المناهج قد رفعت بمجرد حصول التغيير كما هو في درس (الثقافة القومية).

- إبعاد التدريسيين ذوي العلاقات المشبوهة مع السلطة السابقة أو الذين لهم ملفات سيئة لمشكلات مع الطلبة أو باقي التدريسيين، وهؤلاء محل اعتراض من قبل حالة التغيير الجديدة أيضا، فقد لعب بعض التدريسيين دورا أسوأ من رئاسات الجامعات وعمادات الكليات، وكان عينا للسلطة أو أداة لها حتى في بعض القضايا اللاأخلاقية، كما كان يفعله البعض من السمسرة والقوادة (لأولاد الرئيس) الحماية وأبناء المسئولين الكبار، وفضلا عنه كتابة التقارير السرية على الطلبة أو الكلية أو زملائهم من التدريسيين أو ارتباطهم المباشر بالدولة وتنفيذهم للسياسات الخاصة لها.
- ملائمة الجامعة للتغيير الجديد: لا شك أن التغيير الجديد بعد .....، لم يكن سطحيا أو مجرد استبدال لوزير التعليم العالي وإنما رسم أنموذجا جديدا للدولة ونوع الحكم وتوجهات التربية والتعليم ووظيفة الجامعة، وكذلك توجهات العراق بكاملها، وهو أمر يمثل استحقاقا هاما ينبغي أن تستجيب له الجامعة للتكيف والاندماج مع الحالة الجديدة القائمة على أساس الديمقراطية وفصل السلطات وأنموذجا اقتصاديا جديدا، وبالتالي فأن الجامعة ينبغي أن يطالها التحديث والتغيير والملائمة مع أهداف الدولة الجديدة وتوجهاتها، الأمر الذي يفرض اتخاذ خطوات عميقة الأثر في جسد الجامعة وبنيتها الكلية.

البيئة الجامعية المساعدة للتدخل

لا يتسنى لأي فاعل أن يحقق أثره في الخارج ما لم تكتمل شروط الفعل كلها، لذا فأن البيئة المساعدة للتأثير أو القابلة لحدوث الفعل هي شرط أساس في الأمر، فعندما نتحدث عن التدخل السياسي والديني في الجامعة لا يمكننا إغفال البيئة الجامعية التي ساهمت وساعدت في حصول هذا الأمر وتتلخص عناصر هذه البيئة في الآتي:

:. الأستاذ المتزلف للسلطة الدينية أو السياسية ، وهنا يدخل مع الأستاذ من يحتلون المناصب القيادية والإدارية في الجامعة (رئيس جامعة، عميد كلية، رئيس قسم، ...الخ)، وهم كثيرون في الجامعة، وأسباب هذا التزلف كثيرة، أما أن يشعر بأن الأوضاع السياسية والقانونية ليست بصالحه وأنه معرض لخسارة موقعه أو أخراجه من الجامعة أو توجيه العقوبة له، لذلك يحاول التقرب إلى السلطة الجديدة أو يساعد في تسهيل الفعاليات الدينية مستعينا بهذه العوامل الجديدة ومتجاوزا بها حالته القلقة. والشكل الآخر من التزلف هو رغبة البعض في الوصول إلى مناصب

---

[5] أشارت إجابة كثير من الأساتذة إلى ضعف الإدارات الجامعية وسعيهم إلى كسب ود الأحزاب السياسية والدينية والخوف من أعمال العنف، كانت البيئة الصالحة لهذا التدخل (مقابلات تحريرية مع مجموعة من الأساتذة أجراها الباحث).

قيادية في الجامعة، ولما كان للتأثير للسياسية والدين اثر واضح في هذا الأمر وجدناه يحاول أثبات ولائه إلى هذه الجهة أو تلك وأنه أحد مريديها والعاملين على دعمها وتسهيل فعالياتها في الجامعة، بغية الدعم على دعم وإسناد لبلوغ الغاية ، وقد يكون البحث عن مناصب أكبر من الجامعة، فالكثير حصلوا على مناصب في البرلمان والوزارات الجديدة ويتطلب هذا الأمر أظهار للولاء ومطابقة رؤية الجهة التي يسعى لكسب ودها وإقناعها بدعمه واختياره بصفته واحدا منها.

.. المنتمي السياسي والديني: وهؤلاء على خلاف المذكورين في النقطة الأولى يرون أن الترويج لهذا الاتجاه السياسي أو الديني فريضة أو مسؤولية أخلاقية أو أمرا ضروريا، ولقناعتهم بهذه الجهة أو تلك وإيمانهم بأفكارها يرون من الضروري أن تنشر أفكارها في الجامعة أو يكون لها موطئ قدم فيها للتأثير وتوجيهها بالوجهة التي يريدون، (طبعا ليس كل منتمي يحمل هذه الفكرة لكن أغلبهم على هذا التوجه)، وتمثل هذه الطبقة داعما كبيرا لعملية التدخل، فبينما يكون الأمر في المجموعة الأولى مبنيا على المصالح الشخصية دون القناعات الداخلية بضرورة المعاونة لهذه الجهة أو تلك، يرى هذا الفريق الأمر فرضا واجبا خصوصا في مسألة تهيئة الظروف للتأثير الديني، وكذلك بعض المنغمسين في التنظيمات السياسية والمؤمنين بقوة بأحزابهم وجهاتهم السياسية .

. الطالب الذي لا يدرك وظيفة الجامعة وخصوصيتها، وهؤلاء على شقين فهناك من لا يفرق بين الجامعة والجامع أو الحسينية، وآخرون لا يفرقون بين الجامعة والملاهي الليلية أو أماكن اللهو والرقص[6]، وهذه النظرة الخاطئة لدى كل من الفريقين تدفعهم إلى المساعدة والإعانة للفاعل السياسي والديني أن يأخذ دوره في الجامعة، وإن عدم الفهم لخصوصية الجامعة وماهي الكيفية التي ينبغي أن تكون فيها مشاركتها في (السياسي والديني) والمحددات الخاصة لهذا الأمر، كل ذلك يهيئ هؤلاء كأرضية مناسبة وسريعة التقبل، بل جاذبة للتدخل.

. سلوك الجامعة نفسها: ففي كثير من الأحيان تكون الجامعة بيئة خصبة للتدخل، فهي أما أن تعلن غلق أبوابها نهائيا وتدير بظهرها إلى حالة التغيير وكل

---

[6] انتشرت في الجامعة الممارسات الدينية بشكل منفلت وغير مناسب أحيانا مثل ممارسة اللطم أو طبخ الطعام في داخل أروقة الجامعة، أو حتى التعبير من خلال المظاهرات باللطم، وكذلك في اتجاه آخر تحولت بعض نوادي الجامعات وكلياتها وحفلات التخرج إلى مراقص وملاهي حيث الغناء الصاخب والرقص المنفلت دون أدنى رعاية للحرمة الجامعية وخصوصية المكان.

المستجدات بالبلد وتريد البقاء على توجهاتها القديمة (صحيحها وخطئها)[7]، وهذا الأمر يثير الفواعل السياسية والدينية ويدفع بهم بقوة للتدخل من أجل كسر حالة الغلق هذه وبالتالي لا يأتي التدخل في حدود المطلوب والضروري فقط وإنما يتعدى إلى مراحل أبعد وينقلب من ضرورة مرحلية إلى حالة مستشرية ومنفلتة، أما الشكل الثاني من السلوك الجامعي فهو الأبواب المشرعة والانفلات في القوانين وسقوط الحرمة الجامعية والخصوصية الأكاديمية بما يجعلها بقعة ثرية ومناسبة للصيد فيها وبذلك كان التدخل، وتوجد حالة أخرى للسلوك الجامعي يمكن المساعدة في عملية التدخل وهي الجامعة كثيرة المشاكل وذات السمعة غير الطيبة حيث تثير قلق الجميع بمشكلاتها التي تخرج عن إطار الخصوصية الجامعية مما يدفع بالتدخل السياسي والديني أن يتوجه إلى هذه المشكلات التي أصبحت (أكثر من محلية) وبالتالي يكون الأمر مهيئ للتدخل المتزايد.

- انعدام إطار قانوني ينظم الفعاليات السياسية والدينية في الجامعة ، و ترك الأمر إلى قدرات الطلبة و الأساتذة في هذه الجامعة أو تلك وإلى ميول الجامعات نفسها، فالاحتفالات الدينية بمناسبة عاشوراء في جامعة ميسان غيرها في جامعة الموصل وهكذا، وبالتالي فإن تسيب الحالة، التي تواجهها إدارات الجامعات أحيانا بالمقاطعة التامة أدى إلى فتح باب الاجتهاد واسعا أمام الفعاليات وكيفيتها وأماكن القيام بها والأوقات المناسبة لذلك، ويشمل الأمر حتى مسألة المسيرات والتظاهرات التي يخرج بها الطلبة من أجل مطالب سواء داخل الجامعة أو قضايا أخرى خارج صلاحيات الجامعة.

البيئة الخارجية الدافعة للتدخل

إذا كانت الفقرة أعلاه تمثل بيئة (داخلية)، أي في داخل الجامعة أو المعهد نفسه، فإن هناك بيئة خارجية أخرى، هي أيضا عامل فعال في حصول التدخل وفاعليته وتتمثل في التالي:

---

[7] مارست جامعة النهرين في البداية مثل هذا السلوك، ومازالت بعض المواقف تصدر بين الحين والآخر كونها غير منسجمة مع عملية التغيير.

[8] في الفترة الأولى من التغيير صار تشكيل التجمعات والاتحادات والروابط اشبه بالموديل دون أي ضوابط أو قيود وأختلط الجاد بغيره، فجاء قرار المنع حارما للجميع.

. خضوع وزارة التعليم العالي للمحاصصة الحزبية والطائفية : مما يؤسف له أن الحرص كان كبيرا على أن تكون الوزارات الأمنية بقيادات غير حزبية، ولكن التعليم العالي والتربية لم تخضع لهذا التحديد على الرغم من أنها أكثر خطورة من المشاكل الأمنية، فكون الوزارة ذات صبغة معينة أو أنها من حصة الحزب الفلاني، وهذا الوكيل من الاتجاه الفلاني، هذا يفرض سريان هذه الخصوصية الحزبية والدينية من الوزارة إلى الجامعات وكلياتها، فالوزارة مازالت قابضة بزمام الأمور ولديها الكثير من خيوط اللعبة، فالكثير من الجامعات والأساتذة يشكون من قوانين وتشريعات تناضل الوزارة من أجل بقائها أو أنها تتخذ إجراءات لا يناسب المصلحة الجامعية.

.. التعددية المنفلتة وسباق الأحزاب المحموم على كسب ود الجماهير وإدخالهم في نصرتها، من أجل الحصول على موطئ قدم في هذا الموقع أو ذاك والجامعة مكانا مناسبا للتأثير الفاعل، وهكذا فيما يخص التأثير الديني، فإذا ما استجابت الجامعة لفعالية لهذا الفريق الديني أو ذاك يطالب الآخرون بذات الفرصة في أداء فعالياتهم ونشاطاتهم وبالتالي فأن هذا السباق يدفع بالمزيد من التدخل والتأثير.

. السياسات الحكومية المشوشة أو المتلكئة أو المتواطئة أحيانا مع عملية التدخل وهي مشكلة كبيرة، فإذا ما كانت السياسات الحكومية (التشريعية والتنفيذية)، غير واضحة وصارمة في مسألة التدخل والتأثير ولم تشرع القوانين واللوائح التي تحدد وتنظم الفعاليات السياسية والدينية داخل الجامعات وخارجها، فأنها ستساعد في بناء بيئة خصبة لهذا التدخل والتأثير، وأحيانا تكون السياسات بنفسها دافعا ومحفزا للتأثير كونها على مقاسات حزبية ودينية مصلحيه.

. انفلات عقال الأمن وسيطرة الدولة وصعود مرجعيات الضبط الأخرى ،الميليشيات والأحزاب والعشائر والجهات الدينية ...الخ ، مما ساهم في بناء بحيث صارت هذه البيئة المختلطة فرصة سانحة لأي جهة أن تقوم بما تريد، ومنها التدخل في

---

[9] أنظر الفقرة (() من توصيات المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية . جامعة النهرين الموسوم (نحو دور فعال للتعليم العالي في إعادة الأعمار والبناء في المرحلة الراهنة)، والمنشور في كتاب وقائع المؤتمر للفترة من – كانون الثاني ، والصادر عن الكلية، بغداد كانون الثاني .

[10] بعد عشرة أيام من تعيين رئيس الجامعة المستنصرية تم عزله مما أثار لغط ومشكلات جديدة، وهكذا بعض القرارات المرتبكة.

الجامعات وحتى الدوائر الرسمية وجميع مجالات الحياة دون غطاء قانوني أو شرعي .

. رغبة بعض رجال الدين في الوصول إلى الجامعة واقتحام هذه الأسوار التي كانت بعيدة عنهم، أو الفهم الخاطئ لدور الدين من الجامعة وما هي الكيفية المناسبة التي ينبغي أن تكون عليها العلاقة بين الجامعة والدين، وانطلاق البعض من استثمار الفرصة على أساس أن السلطة إذا ما استحكمت سترجع لقفل الباب أمام التثقيف الديني في المؤسسات الحكومية ومنها الجامعات.

. التوتر والقلق من أوضاع جامعية غير سليمة أو مثيرة للريبة حيث تصل عبر أفعال وأقوال للجامعة سواء من خلال قياداتها أو أساتذتها أو عبر منافذ تعبر عنها بشكل رسمي أو غير رسمي، مما يدفع بالديني والسياسي أن يقابل تصرف كهذا بالتدخل وفرض الهيمنة أو محاولة الاطلاع من قرب على مجاري الأمور وملابساتها للأطمئنان على النتائج القائمة على المعالجة.

مظاهر التواجد والتدخل الديني والسياسي

أتخذ التواجد والتدخل الديني والسياسي في الجامعة بعد م، أشكالا مختلفة، وصيغا متعددة منها ما هو خفي ويعمل بطريقة سرية بمستويات متعددة، ومنها ما هو علني وواضح يصل إلى التحدي العلني والإشهار بالتدخل والتأثير، وندرج في أدناه أشكال ومظاهر هذا الوجود والتدخل وهي الآتي:

الأول: الأشكال والأساليب السرية:-

-. زرع العيون سواء كانوا أساتذة أو موظفين أو طلبة بما لا يثير الانتباه بحيث ينقلون إلى الجهات السياسية خاصة، التوجهات في الجامعة والميول والفعاليات وكل ما يهم تلك الجهة لاتخاذ ما يلزم ، على أن يكون زرعهم خفيا ويدعم هؤلاء الأفراد بطريقة غير واضحة أو قابلة للكشف، وهو نوع من التدخل وإن كان نادرا لكنه موجود ودلائله كثيرة ، حيث تجد في جعبة تلك الجهة أو ذاك الحزب أو الشخصية، معلومات وأسرار جامعية لم تكن تصله لولا وجود عيون وتابعين له.

. التدخل بطرق غير مباشرة لتعيين بعض الأشخاص أو عزل آخرين أو إيقاف قرار ما أو مساهمة في إمضاءه، وكل ذلك يتم بشكل هادئ غير معلن، فأحيانا يمر

---

[11] لفترة طويلة كان بعض الطلاب والموظفين يدخلون إلى الجامعة بالأسلحة، أو يمارسون عمليات عسكرية قتالية داخل الجامعة، لكن الأمر مع تحسن الوضع السياسي والأمني بدأ ينحسر، خصوصا في جامعات المنطقة الغربية والموصل أيام استشراء العنف.

زمن طويل حتى يتم اكتشاف ولاء تلك الشخصية الجامعية أو أسرار وجودها أو عزلها.

- للجهات النافذة وذات القدرات العسكرية (المليشيات) ، قدرة على تصفية أو جرح أو اختطاف للجامعيين (أساتذة أو طلبة)، بغية تغيير مواقف أو مواجهة حالة غير مرضية أو لإنزال العقاب بالشخص المجني عليه نتيجة اتهامه بتصريحات أو مواقف معادية لهم، وهذا الشكل كثير أيام اشتداد النزاع الطائفي وخصوصا في الأعوام من – ، ومازالت بعض الحوادث هنا أو هناك تحدث، لكن ليس بالمستوى الذي كانت به الأمور سابقا، كما يدخل ضمن هذا الأسلوب إرسال التهديدات سواء إلى الجامعة أو إلى البيت لأشخاص يراد لهم قطع العمل في الجامعة أو أخراجهم من البلد وهجرتهم أو تخويفهم أو تخويف آخرين عبرهم.
- تحريك بعض الملفات عبر دوائر أخرى على شخصيات غير مرغوب بها، مثل قضايا اجتثاث البعث أو تهم جنائية أو أمنية أو فساد مالي وأداري بغية الإطاحة بتلك الشخصية لمواقف مناهضة لها أو كونها غير مرغوب بها أو لأزاحتها عن طريق آخر مرغوب به يراد له أن يحتل المنصب المطلوب، والاحتمالات متعددة في مثل هذه الصورة .
- إشاعة أمور سلبية عبر الطلبة أو مجموعة أتباعهم أو متواطئين معهم على شخص ما داخل الجامعة وإسقاطه إما علميا أو اجتماعيا وحتى أخلاقيا، وتصل النوبة إلى اتهام أشخاص بمواقف معادية للدين والشريعة مما يدفع ببعض العاطفيين لإنزال العقاب بهم أو الإساءة إليه، وتكون الجهة قد حققت مرادها دون أن تتدخل بالأمر بشكل مباشر.

الثاني: الأشكال العلنية: وهي الأكثر سعة وتأثيرا في الأوساط الجامعية وتتمثل في الآتي:

:. إقامة الروابط والاتحادات والجماعات التي تمثل هذه الجهة الدينية أو تلك السياسية بحيث تشير أسماء بعض الروابط إلى الجهات المرتبطة بها، أو أنك بمجرد أن تسأل عن الجماعة الفلانية تجاب، بأنهم (جماعة فلان أو علان من الشخصيات والاحزاب والتيارات السياسية الفاعلة)، وتكمن خطورة الأمر في التقاطعات والتنافس التي تنجم بين هذه الروابط باعتبارها

---

[12] شاع عن بعض الجامعات أو الكليات انعقاد اجتماعات تنظيمية لدعم الإرهاب أو تشكيل حالة نقد صارخة لعملية التغيير القائمة،حدث مثل هذا في بعض أجزاء من جامعة النهرين،وأقسام في جامعة بغداد، والتكنولوجية، وجامعات ديالى والموصل.

[13] شهدت السنوات الماضية تصفيات مازالت محل تساؤل لأساتذة وطلاب وموظفين داخل الحرم الجامعي أو بالقرب منه ولأسباب مجهولة حيث وصلت الإحصائيات إلى اغتيال أكثر من أستاذ جامعي، هذا غير الطلبة والموظفين الجامعيين، بالإضافة إلى التهجير والتشريد.

صدى للتقاطع والتنافس بين جهاتها، ومن جهة أخرى إذا ما تورطت تلك الروابط والاتحادات بأجندات لا جامعية ولا تصب في مصلحة الجامعة وصار همها العمل للفئة أو الحزب أو الشخصية وتسخير الجامعة من أجل أهدافها المحدودة.

.. إقامة الاحتفالات والشعائر الدينية بحضور شخصيات واضحة الانتماء وتقديم دعم مالي ولوجستي للاحتفال أو الشعيرة، وكذلك خلال المظاهر التي تحيط بالاحتفال مثل الصور التي يتم رفعها والشعارات واللافتات والعبارات التي تحملها والتي تدلك بشكل واضح وعلني على الجهة الراعية والمقيمة لهذا الاحتفال أو الممارسة العلنية.

. المساهمة العلنية في ترشيح شخصيات جامعية وتعيينها في مواقع قيادية في الجامعة، مثل رئيس جامعة أو عميد كلية أو رئيس قسم، بحيث يتضح للعيان أن هذا الشخص هو من أتباع الجهة الفلانية وهو الراعي لنشاطاتها وفعالياتها في الجامعة، وأحيانا تصل قوة الجهة إلى الهيمنة التامة على جامعة ما أو كلية أو جزء من كلية، بحيث تصبح أشبه بالمقاطعة لأتباعها مما يجعل غير أتباعها في حالة حرجة ووضع سيء تمارس ضدهم أشكال المضايقات والأيذاءات وأحيانا تصل الأمور إلى إخراجهم عنوة من تلك المقاطعة.

. التدخل في فرض مناهج دراسية معينة أو الدفع بقوة من أجل أقرارها أو استبدال مادة بأخرى، وكذلك مواجهة بعض الاختصاصات كما هو في كلية الفنون الجميلة أو بعض الأقسام الرياضية، وكذلك التأثير في الموضوعات التي تدرس من قبل طلاب الدراسات العليا، كموضوعات لرسائلهم وأطروحاتهم، وقد يتم التأثير في مثل هذه الصور على الجامعة أو الكلية أو القسم أو على الطالب نفسه، بحيث يتم أقناعه من خلال الترغيب بدراسة الموضوعة الفلانية.

. أظهار علامات القوة والقدرة على أنزال العقاب في هذا أو ذاك من خلال القيام بفعاليات استعراضية داخل الحرم الجامعي أو أعلاء الصوت بالقدرة على الفعل المؤذي أو القيام بمشاجرات ومشاكل داخل الجامعة تستهدف تخويف الخصوم وردعهم وإركاع الكلية أو الجامعة تحت مطالبهم ورغباتهم، وهذه الحالة رغم ندرتها لكنها تمثل نموذجا خطرا.

. التدخل المباشر في سلوك الطلبة والأساتذة وتوجيه كلمات قاسية أو تهديدات بشأن الملبس وبعض التصرفات، بحيث يكون الردع علنيا وواضحا، وشهدت جميع الجامعات مشكلات حول موضوع الحجاب والزي الموحد ونوع الملابس وأماكن

الترفيه في الجامعة (النوادي)، وحفلات التخرج وغيرها من الممارسات التي تأخذ طابعا سلوكيا معينا، بحيث تثير الجهة المخالفة والمناددة لهم .

- دعم البعض في امتيازات دراسية أو وظيفية مثل قضايا تخصيص دور السكن أو الحصول على بعثات دراسية وإيفادات وامتيازات مالية معينة، ويكون ذلك إما بشكل مباشر للشخص أو المجموعة المراد دعمها أو من خلال أدواتهم في الجامعة أو الكلية، بحيث يقوم رئيس الجامعة أو عميد الكلية بتكرار مجموعة بعينها لغرض الايفادات وأي استفادة مادية أو معنوية ليس من منطلق الاستحقاق وإنما تنزلا لرغبات حزبية ودينية معينة أو من باب المناصرة لكونهم من حزب واحد واتجاه ديني معين.
- توزيع النشرات والبيانات والتعليمات والتثقيف الخاص لهذه الجهة أو تلك في أروقة الجامعة سواء إلى الأنصار الخاصين أو إلى عموم الطلبة، ولا يشكل الأمر خطورة إذا كانت تلك المنشورات اعتيادية وتثقيفية أو تتناول أمور في مصلحة الجامعة، ولكن المشكلة عندما تكون مستهدفة لأغراض لا جامعية أو حتى منافية ومعادية لبناء الجامعة وديمومتها.
- الإغراء المالي والدعم المعنوي لتحقيق أهداف الكسب وتحصيل الولاء وتكثر مثل هذه الأمور أيام الانتخابات أو الرغبة في الحصول على مواقف معينة، حيث تقوم هذه الجهة أو تلك بتقديم هبات مالية إلى أشخاص بعينهم أو إلى بعض المشاريع داخل الجامعة مثل دعم الأقسام الداخلية أو ترميم الجامعة أو شراء بعض اللوازم التي تعين الطلبة في دراستهم أو تقديم مساعدات لطلبة الدراسات العليا، وكلها صور من الأغراء وجذب الآخرين لتحصيل مودتهم والفوز بأصواتهم ومواقفهم.
- لما كانت وزارة التعليم العالي خاضعة للمحاصصة الحزبية والطائفية، فأنها وللأسف أحيانا تنفذ أجندة الجهة التي تتبعها وهكذا يكون الأمر بالنسبة إلى الوكلاء الذين يتبعون إلى جهات حزبية أخرى، بحيث تصبح الوزارة مقاطعات متناحرة، ويستخدم الوضع القانوني للوزارة وإشرافها على أمور الجامعات وقبضها على مصائر الأمور بطريقة تترجم المرادات الحزبية لجهتها أو للجهة الساندة أو الراعية لذلك الوكيل أو المدير العام أو حتى الموظف الذي يملك التأثير أحيانا، ويفوق هذه الصورة تدخلات من جهات أعلى مثل رئاسة الوزراء أو مجلس الوزراء أو الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة رئاسة الجمهورية والبرلمان، وكلها جهات ذات قدرة كبيرة على التأثير، وهنا نتحدث عن

---

[14] ما حدث من ضرب لطلاب كلية الهندسة في البصرة، عندما كانوا في سفرة خارج الجامعة، وقضايا التدخل في شؤون الطلاب بشكل علني وهذا ما شهدته الكثير من الجامعات.

خصوصية التأثير التي لا تأتي في سياق القضايا القانونية الطبيعية وإلا فإن هذه الجهات مسئولة عن إصدار قوانين وقرارات وتعليمات تتعلق بالشأن الجامعي بكل تفاصيله وبالتأكيد فأنها تستهدف تحقيق أثر معين من وراء تلك القوانين والتعليمات والفعاليات، وهذا خارج عن محل الكلام.

الآثار والمخلفات

لقد تسبب هذا التواجد غير الطبيعي للديني والسياسي في جملة آثار ومخلفات وخيمة انعكست على الجامعة ومخرجاتها وهي الآتي:

:. دخول الجامعات وكلياتها في دوامة صراعات حزبية وطائفية ودينية وسجالات شخصية انعكست سلبا على واقعها ومسيرة الدراسة فيها ومنتجها العلمي، وفي بعض الأحيان أدت إلى ألحاق أضرار خطيرة بها، كتصفية الأساتذة أو إجبارهم على الهجرة أو قتل أو تعويق بعض الطلبة وتخريب بنايات الجامعة والأضرار بممتلكاتها وتبادل الوسائل العنيفة، حتى إطلاق النار، كما حصل لمرات متعددة في الجامعة المستنصرية وجامعة النهرين وحتى في المحافظات الوسطى والجنوبية والمناطق الغربية .

. تأثر المسيرة العلمية للجامعة سواء من خلال تلكأ الدوام أو عزوف الطلبة أو خوفهم من أكمال دراستهم كما حصل للكثير من البنات أيام تصاعد العنف الطائفي بحيث تخشى العائلة على البنت أو الابن من خروجه، وبالتالي تلجأ للتأجيل أو الانتقال إلى أماكن آمنة أو قطع الدراسة كليا.

. تشويه سمعة العمل الديني والسياسي من خلال الفعاليات السلبية التي تنعكس في آراء طلبة الجامعة وذويهم والشارع بأجمعه على شكل نقد لاذع واتهام للديني والسياسي بأنه عامل أعاقة وتهديم لمسيرة البناء وليس مساعدا فيها.

. أبعاد الرجل المناسب والكفاءة المناسبة والمستحقة عن المكان الضروري لقدرتها والتي هي أهل له، واستبدالهم بأشخاص على أساس الميول الحزبية والدينية مما ينعكس سلبا على أداء الجامعات ومخرجاتها، ويميت الإبداع ويقف حائلا دونه ويشيع بيئة من الفوضى يستغلها ضعاف النفوس والمتصيدين في الماء العكر لتحقيق أغراضهم وطموحاتهم .

---

[15] أطبقت إجابات الأساتذة من خلال الأسئلة التحريرية على أن الجامعة تم زجها في صراع هدام على أثر التدخلات وقد دفعت ثمنا باهظا لأجل ذلك.

[16] يدرك الناظر بأنصاف أن الكثير من رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ومناصب أخرى لا يستحقونها وهم سبب في تخلف الجامعة والمشاكل التي تعيشها، وأغلب هذه التعيينا جاء عبر العلاقة الحزبية والشخصية والولاءات والانحيازات.

- أعطاء صور مشوهة وسلبية عن جامعاتنا في الداخل والخارج، مما يقلل من الاحترام لها والاعتبار بشهاداتها وخريجيها، واتخاذ مواقف سلبية (خصوصا في الخا)، من هذه الجامعة أو تلك.
- إشغال الطالب في قضايا جانبية لا تمت بصلة إلى مهمته الدراسية ، مما يجعله يدور حول مسائل لا تدر عليه بأي منفعة وتضر بمستقبله العلمي وحياته الدراسية وتفوقه وأحيانا تؤدي به إلى فقدان مستقبله، كما أن مثل هذه الأوضاع تقف بوجه الطلبة المجدين والراغبين في أكمال دراستهم أو الحصول على معدلات عالية.
- إخراج الجامعة من سياقها الطبيعي بوصفها مؤسسة علمية لإنتاج الفكر والمعرفة وبناء الخبرات والتأثير في المجتمع إيجابيا عبر منتجها المختلف، وتحولها إلى مقرات حزبية أو أشباه جوامع وتكيات وساحة للنقاش الفوضوي، وكلها نتائج تدمر حاضر الجامعة ومستقبلها.
- انحراف الدراسات العليا إلى موضوعات غير ضرورية أو ذات أهمية للحياة العامة والانشغال بموضوعات بناء على الميول الدينية أو الحزبية أو رغبات شخصية لبعض المؤثرين ، مما يحرم الطالب والجامعة والبلد فرصة الحصول على منتج بحثي مؤثر وجاد ينعكس إيجابيا على الجميع، وفي نفس الاتجاه يصل التأثير أحيانا للوقوف حائلا أمام بعض المستحقين لإكمال دراستهم العليا من خلال طرق ملتوية تقدم غير الكفوء وغير المستحق بدلا عنه.
- فقدان الثقة بالوزارة والجهات الحكومية العليا بوصفها راعيا أبويا وجهات مسئولة بحيادية عن الجامعة، وتحول صورتها في الأذهان إلى جهات حزبية وطائفية تبتغي مصالح ضيقة ومنافع محدودة .
- إرباك العملية التعليمية بأكملها مما يؤثر على عطائها سواء في مجال تخريج الكفاءات والخبرات أو تطوير وانجاز البحث العلمي المنتج، وهذا يمثل خسارة كبرى للدولة والمجتمع في مرحلة بناء مهمة ينبغي أن تتضافر فيها الجهود

---

[17] أجمعت إجابات الأساتذة على تردي وضع الطالب العلمي وكثرة الرسوب وانخفاض المستوى العلمي واعتماد الطلاب على مسألة التحميل والعبور والواسطات أو عدم الاكتراث بالنتائج.

[18] أكدت إجابات المسئولين عن الدراسات العليا في الجامعات انها تحولت إلى عناوين جديدة أيضا لا تمس بحاجة المجتمع أو لا تتناسب مع متطلبات السوق أو ليست ذات أهمية لإشكاليات الواقع الذي نعيشه، مع الإشارة إلى انخفاض مستوى البحث وعمق المنتج العلمي وتساهل الجامعات في منح الدرجة العلمية.

[19] أصبحت كلمة مشهورة لدى الكثير من الأساتذة والجامعات الذين يجدون علاقاتهم باهتة مع الوزارة، بأنها تحابي في علاقاتها وأنها تفضل اتجاه على آخر وتتعامل مع المشكلات بلا حيادية.

وتتلاحم بدل أن تتقاطع وتتبدد في صراعات ونزاعات جانبية وقضايا تافهة لا طائل منها.

- إن انتشار الانحياز والمحسوبية يعرقل مسألة المحاسبة والرقابة والوقوف على التقصيرات ومكافئة المبدع والمتميز في ظل جو من خلط الأوراق وتشويه الحقائق والارتكان إلى هذا الجانب أو ذاك، مما ينعكس على الجامعة وحياتها، ويفقد الثقة بإمكانية الإصلاح والعمل الجاد.
- حرمان كل الأطراف (الديني، السياسي، الجامعة)، من علاقة إيجابية يمكن أن تساهم في دعم الأطراف الثلاثة وتنعكس إيجابيا على المجتمع والدولة، وتحول هذه العلاقة في الوضع أعلاه إلى هادمة ومعوقة وعصي أعاقة بوجه عجلة التنمية والبناء.

الخيار الصحيح

بما أن دراستنا هي في الأساس ورقة عمل تستهدف الوقوف على حالة التدخل والتأثير الديني والسياسي في الجامعة، وتحلل العلاقة الجدلية القائمة، رامية للوصول إلى حلول ومخارج لهذا المأزق الذي يعصف بالعملية التعليمية وينعكس على كل قطاعات الحياة في البلد، لذا فأننا في هذه الفقرة نحاول رسم شكل مناسب لهذه العلاقة يمكن أن تتحول فيه من الصورة التصارعية والتصادمية إلى التكامل والتعاون .

تنقسم الساحة حول هذا الموضوع إلى فرقين متقابلين: الأول: يرى ضرورة سد المنافذ جميعا على الديني والسياسي وعدم السماح له بالتواجد أو التأثير في الجامعة، بأي شكل من الأشكال، بحيث يفترض صورة خيالية من الاستقلالية والانعزال للجامعة [20]، والثاني: يصر على ضرورة التواجد والتأثير في الجامعة باعتبارها مكان مناسب وهي البيئة الأكثر ملائمة للعمل السياسي والديني، وأن تركها على نحو عال من الاستقلالية يمكن أن يعرضها ويعرض المجتمع بسببها إلى انزلاقات سلبية وانحرافات تخرجها من نسق عملية البناء الكلية للعراق الجديد، ويصر هؤلاء بأن الجامعة فيها الكثير من المخلفات السلبية والتراكم السيئ الذي خلفته السياسات السابقة، الأمر الذي يقتضي تدخلا ما لغرض أزالته أو تعديله للاطمئنان على أوضاعها.

رغم أن كل من الطرفين يمثل جانبا من الصحة والمعقولية، فإن الواقع يشير بعدم إمكانية كل منهما تحقيق مراده على الصورة التي يطرحها، فدعاة العزل التام لا يمكنهم تحقيق ذلك في ظل عملية سياسية وإجراءات قانونية تؤثر فيها المحاصصة الحزبية والطائفية وإن إغفال هذا الأمر أو التعالي عليه يعد مجانبة للحقيقة وقفز على الواقع، فالجامعات مرتبطة بوزارة التعليم العالي وهذه خاضعة إلى

---

[20] ذهبت كل الإجابات التي تلقيتها من الأساتذة في مختلف الجامعات إلى هذا الخيار والكل ينادي بالمقاطعة التامة، لكن دون أن يضع الحلول أو الاشتراطات التي تضمن هذه الاستقلالية، وأحيانا تكون الرؤية أشبه بردة الفعل العكسية الانفعالية لعملية التدخل الموجودة.

قسمة المحاصصة، كما أن الجهات العليا للقرار كلها تعيش مثل هذا الانقسام، وبالتالي سينعكس الأمر برمته على الجامعة، يضاف إلى هذا أن الجامعة وإن كانت كيانا معنويا لكنها متقومة بحقائق مادية هي الطلبة والأساتذة والموظفين، وفي ظل الولاء والرغبات لدى الكثير تكون عملية العزل صعبة جدا.

أما دعاة التدخل فيواجههم موقف كبير وصارم منزعج من هذا التدخل وتداعياته وأن ميول أكثر الجهات إلى تشريع قوانين مانعة للتدخل والتأثير، كما أن الآثار السيئة تحول دون تقبل المزيد من هذا التدخل بالشكل المطروح والمعروف حاليا.

في ظل هذه الصورة نصبح أمام خيارات، أما ترك الأمور على حالها ويعني استمرار الصراع والتداعيات السلبية وبالتالي إنعكاس الأمر سلبا على مجمل العملية التعليمية، أو الوقوف إلى جانب هذه الرؤية أو تلك، وهذا يعني أيضا بقاء هذه الدوامة محلها، لذا فإن الورقة تقترح نموذجا جديدا من العلاقة يساهم في أرضاء كل الأطراف وينعكس إيجابيا على الجامعة ومنتجها وبالتالي على المجتمع، وهو نموذج العلاقة التكاملية بين (الديني والسياسي . والجامعة)، وأهمية هذا الحل تكمن في أنه ممكن التطبيق وآثاره واضحة مقدما وأن الصيغة التي عليها غالب الجامعات العالمية حتى في أوربا وأمريكا بشأن علاقاتها بالديني والسياسي، مع الألتفات إلى خصوصيتنا الوطنية وحالة البلاد واقعا.

لابد أن نقرر أن كلا من الأطراف الثلاثة يحتاج بعضهم البعض الآخر وإن اختلفت الحاجة في مقدارها ونوعها لدى كل طرف بالقياس إلى الآخر، وكذلك فأن هذه الحاجة ليست نحو من الزائد وإنما هي ضرورية وأساس، ومفتاح الحل يبدأ من حيث الاعتراف بهذه الحاجة من قبل الأطراف الثلاثة، وإدراك موضع إشباعها وسدها، والشيء الآخر الذي لابد من تثبيته أن الوصول صيغة تكاملية تقتضي جلسات نقاشية واعية ومسؤولة من الأطراف الثلاثة لطرح المعوقات والإفصاح عن وجهات النظر بشكل صريح وواقعي لغرض الوصول إلى صيغة أتفاق مباشر، وثالثا يصار إلى ميثاق مكتوب تشارك فيه الأطراف الثلاثة يرسم شكل العلاقة ويحدد الأدوار، ويضفي الشرعية والقانونية على الفعاليات التي تتحرك في ظله من قبل كل الجهات .

إن هذا المستوى من الحل هو في أطار المرحلة الراهنة وشكل من المرحلة الانتقالية التي ينبغي أن تتحول إلى أنموذج متكامل من علاقة في ظل عملية التنمية الشاملة، وهنا تأتي هذه العلاقة في سياقات الإمكانات والمدخلات أساس لعملية التنمية، بحيث تخرج من كونها معالجة لنقص أو تدارك لمشكلة، وإنما حالة مرغوبة وإيجابية أساس في عملية البناء الشامل للمجتمع والدولة.

تكون هذه العلاقة فيما يتعلق بـ (السياسي . الجامعة)، على أساس أن السياسي يملك خبرة عملية من خلال العمل المهني والقيادة المباشرة وهذه الخبرة هي مدخل أساس في بناء الدولة، فمهما كانت النظريات ناضجة لابد لها من رجال مجربين وذوي خبرة وكفاءة يجسدون هذه النظريات ويحولون الطموحات إلى واقع، والكثير من العلوم النظرية الإنسانية، خصوصا في السياسة والاقتصاد والاجتماع، هي في جانبها الكبير ترجمة لخبرات عملية سبقت الحالة النظرية، أو أن التنظير أعاد صياغة هذه الخبرات في قوالب قابلة للدرس والفهم، من هنا فالسياسي يمكن أن يقدم خبرته إلى الجامعة من خلال قنوات واضحة سواء كانت مكتوبة أو بالمشافهة، وهي إثراء للحقول النظرية وخبرات أضافية، فالكثير من المناهج الدراسية الجامعية مازالت على رؤى قديمة أو تجارب فاشلة أو غارقة في نظرية تائهة

بعيدة عن الواقع وخصوصياته، وتقابل الجامعة هذا العطاء من خلال تحويل هذه الخبرات إلى وعي نظري ومادة أساسية لتأهيل الجيل وإفادة الشباب والمتعلمين، ومن جهة أخرى تقدم الجامعة معارف نظرية غير مدركة من قبل السياسي فتصنع منه سياسيا متعلما، وهذه العملية يمكن أن تتم عبر إصدار الجامعة للمجلات والنشرات والكتب والحلقات النقاشية والمؤتمرات التي تبث هذا الوعي وتقدمه بين يدي السياسي، كما أن الجامعة يمكنها أن تدخل شريك مؤثر في حلقات صنع القرار من خلال تقديمها المشورة والرأي ومراجعة المشكلات وتشخيص الأخطاء وتقديم الحلول، وهنا يصبح من الجميل والضروري أن يعلن مثلا وزير التجارة مبادرة ما أو قانون معين من قاعة كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة الفلانية، أو أن يناقش القادة الأمنيون والاستراتيجيون بعض القضايا في محفل الأكاديميين وعبر الجامعة ومراكز الدراسات المتصلة بها، ونرى هذا التقليد اليوم شائعا في العالم المتقدم، حيث يتخذ بعض الرؤساء والمسئولين من الجامعة منبرا للإعلان عن قضايا مهمة، كما حصل في اختيار الرئيس الأمريكي أوباما جامعة القاهرة من دون كل المباني الرسمية لغرض أطلاق خطابه المهم حول موقف أمريكا الجديد من الإسلام والمسلمين والشرق الأوسط.

في ظل هذا النموذج من العمل لا يصبح دخول السياسي إلى الجامعة مضرا أو محل نقد واعتراض، كما أن فعالياته ستكون إيجابية وداعمة للجامعة، ومن الجهة الأخرى فإن الجامعة سوف لا تكون متعالية عليه أو مستغنية عن الخبرات العملية وأيضا تمارس دور المعلم والمطور والمنمي لعقلية السياسي وكفاءته.

وقد يرد اعتراض في هذا المقام على أساس أننا كيف ننظم الأمور في ظل هذا التعدد السياسي والحزبي واختلاف الأفكار والآراء، والجواب أن العملية كما أشرنا لن تكون سائبة أو عشوائية، كما أن ميثاق الشرف وآلية العمل التي ستوقع عليها كل الأطراف ستلزم الجميع باتخاذ الطريق المتفق عليه، وفي خلافه يكون هذا العمل سواء من الجامعة أو السياسي غير مقبول.

واستكمالا لتنظيم العلاقة بين السياسي . الجامعة، لابد من معالجة مشكلات أخرى من التدخل السلبي في مجال اختيار قيادات الجامعة أو التأثير في أوضاعها، وهذا الأمر يقتضي أولا أخراج وزارة التعليم العالي من الحصص الطائفية والحزبية، بحيث تكون وزارة عراقية حقيقية، وإعادة النظر في القرارات والتعليمات التي تشوبها ملابسات تشي بأنها كانت تسير في ظل مقاصد حزبية وطائفية، وتغيير كل الآثار التي ترتبت على هذا الأساس، كما أن على الجامعات أن تجلس جلسة مصارحة شجاعة بين الإدارة والأساتذة والطلاب وفي ظل جو منتظم وعلمي وديمقراطي بعيد عن القهر والتنكيل والإقصاء ويتم الوقوف على حالة التدخل وأسبابها وأرضيتها وآثارها ومن المسئولين عنها، ثم الخروج باتفاقات عملية يقر بها الجميع ويلتزم بها وتكون نظاما داخليا يحدد كل الفعاليات الجامعية في هذا الخصوص.

إن الأملاءات من الأعلى ومحاولات القهر لا توصل إلى نتائج إيجابية وتخلق ردود فعل عكسية ومواجهات توتر الأجواء وتخل بالعملية الدراسية، لذا فإن الحوار والتفاهم ووعي المخاطر من قبل كل الأطراف سيديم علاقة الود والاحترام ويرجع الأخلاق الجامعية إلى قدسيتها ويضمن المحافظة على الحلول من قبل كل الأطراف لأنها ستأتي عن قناعة، أما أشكال التدخل القسرية والقهرية واستخدام

وسائل العنف، فأنها في ظل مثل هذا التفاهم والانسجام ستجد نفسها معزولة وفي مواجهة الجميع ولن تستطيع تحقيق أهدافها إذا ما وقف الجميع (باستثناء الشذاذ)، ضدها، ولابد أن نختم الفقرة بأن عملية حيف لحقت الطالب والجامعة والأساتذة من جراء هذا التشويش والاضطراب، فلابد من فرز الأمور وأنصاف المظلوم وإعادة الأشياء إلى نصابها الطبيعي.

أما فيما يتعلق بالصيغة المقترحة لتنظيم العلاقة بين (الديني . الجامعة)، فالديني الذي يفترض أن يمثل الدين وحاملة أفكاره ووصاياه يملك ما به تتهذب النفوس وتطهر الأرواح وتستقيم الأخلاق وتحيى الضمائر، كما أنه يملك رؤية متكاملة عن الحياة وخصائصها ورسالة الإنسان فيها، وفي يده ما يرسخ القيم ويحيي الفضيلة ويجمل الخبرة بالاستقامة والعدالة، وأما الجامعة فأن بيدها للدين أن تحول إرشاداته إلى جرع مناسبة عبر المنهج الدرسي مبثوثة بالشكل المناسب وتعكس فضائله وقيمه على كل العملية التعليمية، ومن جهة أخرى تملك أمكانية القيام بالنقد العلمي الذي يعيد قراءة بعض الديني المشوب بالبشري والمختلط بالاجتهادات غير القائمة على أسس صحيحة وإعادته إلى أصوله المعرفية الحقيقية.

إذا ينبغي أن تكون العلاقة في هذا الإطار أن يعطي الديني كليات بناء الإنسان وتنميته روحيا ومعرفيا، وسبل الوصول إلى الفضيلة والابتعاد عن الرذيلة والشطط، كما أنه يوفر رؤية معمقة وناضجة عن الحياة والمصير وإجابة الأسئلة الكبرى المتعلقة بالعدل، وتقابله الجامعة بعكس هذه الكليات في الأماكن المناسبة من المنهج الدراسي ومفاصل العملية التعليمية، وتجمل الخبرات والمهارات والعقلنة التي تنتجها من خلال (الطلاب، المنتج البحثي، عموم النتاج الجامعي)، بالفضائل الأخلاقية والسير على السلوك المحترم، وهذه العملية كلها تتم بعناية وفي أطار رسالة الجامعة وأهدافها بعيدا عن تحويل الجامعة إلى حلقة للدراويش أو جامعا موسعا أو مكان للتبشير الديني، بل أن القضايا التي أشرنا إليها سهلة التناول وغير متعارضة مع رسالة الجامعة بل مطابقة لها وداعمة ومنسجمة مع توجهات المجتمع العام، وقد لمست مثل هذه الأمور في جامعات أمريكية وأوربية.

وأما الجامعة فيمكنها أن تكون طرفا فاعلا في الديني من جهتها، أما عبر دراسة ما يسمى بالأديان المقارنة وإظهار المشتركات بين الأديان واختلاف وجهات النظر ومستند هذا الاختلاف وخلق جو من التواصل والتقارب بين المختلف الديني على أسس معرفية وفي جو علمي بعيد عن المصلحية أو النفعية، ولها أيضا القدرة على القيام بعملية نقد علمي قائم على أسس معرفية تساهم فيه بجد في عملية الإصلاح الديني وتزيل ما علق بالدين من الاجتهادات الشخصية غير القائمة على مصادر موثوقة أو الممارسات التي انحرفت عن جادة الدين ، وهنا تقوم الجامعة بدور رسالي عظيم وخطير ينبغي أن يسند إلى الثلة الواعية في جو من الحرية والحصانة الفكرية والمعرفية، ولا ينبغي على الديني أن يتعالى على الجامعة ويكون هو الملقي فقط أو طرف التأثير، بل يشاطرها عملية النقد والحوار والبناء وتكون العلاقة انسجام ووئام بدل التصادم والتقاطع، ومكررا نشدد القول على أن كل هذا لابد أن

---

[21] قادت الجامعة في أوربا وأمريكا حملة واسعة لنقد علمي موضوعي للمسيحية والأديان الأخرى وأثرت هذه العملية في الإصلاح الديني بشكل كبير جدا، ومن يراقب جامعات مثل السوربون وكمبردج، واكسفورد وكاليفورنيا، يعرف هذا الدور بوضوح خصوصا فيما يتعلق بدراسة الأديان المقارنة.

يتم عبر أطر متفق عليها يتبانى عليها كلا الطرفان ويقران بضروراتها ويلتزمان باشتراطاتها، أما الديني الذي يعتمد أساليب الترهيب والقوة والقهر فليس له أي مكان في الجامعة ولابد من أدانته والوقوف بوجهه، وإذا ما كانت العلاقة قامت على الشكل الذي رسمناه أعلاه، فان مثل هذه الشرذمات لا تجد لنفسها موضعا ومكانا وستكون أمام مواجهة يصطف فيها الجميع ضدهم، وقبل ختام الفقرة لابد أن نشير إلى مشكلة الشعائر والطقوس في الجامعة، فان الحل فيها يكون بالاتفا على أنساق موحدة ومراسم تتناسب مع الجامعة وخصوصيتها ويتم تحديدها بشكل مركزي بعد نقاش وإشراك لكل الأطراف الطالب والأستاذ والإدارة، وتحدد الأوقات والأماكن والكيفيات بما يتلاءم مع خصوصيات مجتمعنا الدينية من جهة والضوابط والأسس الجامعية من جهة أخرى بعيدا عن العبثية والإفراط أو التفريط في الأمر، ويمكن أن تمثل الجامعة مكانا يتحقق فيه الإخاء الديني والمذهبي حيث تحترم وترعى الجميع على حد سواء بغض النظر عن عدد الطلاب المنتمين إلى هذا الدين أو تلك الطائفة.

خاتمة

إن هذه المقاربة العملية لمشكلة كبيرة تعصف اليوم بالعملية التعليمية في العراق ليست الضمانة الوحيدة للوصول إلى حالة منتظمة وجامعة مؤثرة وفاعلة إيجابيا، لكنها مقاربة حاولت ملامسة الواقع عمليا وشرحت أجزاءه ونظرت فيه باحثة عن الأسباب والتداعيات بشكل علمي محايد وبتمام الموضوعية، وحاولت في نفس الاتجاه أن توجد حلولا عملية وممكنة ومجربة في صياغات واضحة المعالم والمسؤوليات، ويبقى نجاحها موقوفا على التزام جميع الأطراف بها والعمل الجاد على تطبيقها، كما أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عموم البلد من شأنها أن تؤثر إيجابيا في النتائج، فالجامعة كيان حيوي في الحياة يتحسس ويلامس الأحداث ويتأثر بها ويفعل وينفعل بها، لذلك فمصيرها مترابط مع الأجزاء الأخرى من البلد، وكما أشرنا في فقرة سابقة، وإن الحالة الطموحة أن ندمج كل هذه التحديات والحاجات في خطة تنموية شاملة تتناول كل مفاصل الحياة العراقية.